

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٢٦ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام^(٥١) التي تتضمن تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورتها الحادية والعشرين ، وترحب بالتعاون البناء بين البرنامج والصندوق ؛

٢ - تحيط علماً أيضاً مع الارتياح بنجاح الاحتفالات التي أقيمت احتفاءً بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق ، وتعرب عن تقديرها لكل من شارك في هذه الاحتفالات ؛

٣ - تعرب عن تقديرها أيضاً للتبرعات المالية التي قُدمت إلى الصندوق من الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، واللجان الوطنية للصندوق ، والأفراد ، الذين لهم جميعاً دور حيوي يقومون به ، في استمرار وزيادة أسباب البقاء مالياً للصندوق ، وفي استمرار وزيادة فعالية أعماله ؛

٤ - تدعو الدول إلى أن تواصل تقديم تبرعاتها إلى الصندوق ، وأن تعمل على زيادة هذه التبرعات كلما أمكن ذلك ، وتطلب إلى الحكومات التي لم تنظر بعد في التبرع إلى الصندوق مستقبلاً أن تفعل ذلك من أجل تمكينه من تقديم قدر أكبر من الدعم لطلبات الحصول على مساعدة تقنية فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة بالاهتمام ؛

٥ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق الأمين العام ، تقريراً عن أنشطة الصندوق وعن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٨٥

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الحكومات ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، إلى تقديم تقارير دورية ، عن طريق لجنة مركز المرأة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية ؛

١٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره ، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية ، تقييماً للتطورات الأخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الأولوية المقرر النظر فيها في الدورة اللاحقة للجنة مركز المرأة ، وأن يحيل إلى اللجنة موجزاً للآراء ذات الصلة بالموضوع التي أعربت عنها الوفود خلال مناقشة الجمعية العامة لهذا الموضوع ؛

١٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام مواصلة توفير الاعترافات الكافية ، في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، للبرنامج الإذاعي الأسبوعي الحالي المعني بالمرأة ، من أجل تقديم برامج إذاعية بمختلف اللغات ، وتطوير مركز التنسيق الخاص بالمواضيع المتعلقة بالمرأة في إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، الذي ينبغي أن يقدم ، بالتضافر مع مركز شؤون التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، برامج إعلامية أكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة ؛

٢٠ - تقرر أن تواصل النظر في هذه المسائل في دورتها الثالثة والأربعين في إطار البند المعنون « الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ » .

الجلسة العامة ٨٥

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

٦٣/٤٢ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن الجمعية العامة ،

إذ تسلّم بأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن يكون بمثابة عامل حفّاز في جهاز التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة ، بهدف ضمان إشراك المرأة بشكل مناسب في صلب الأنشطة الإنمائية في المراحل السابقة للاستثمار ، وأن تدعم الأنشطة التي تعود بالنفع المباشر على المرأة بما يسنى مع الأولويات الوطنية والإقليمية .

٦٤/٤٢ - دور المرأة في المجتمع

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد صلاحية أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ،

وإذ تلاحظ أهمية الوثائق التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية التي عُقدت خلال العقد ،

وإذ تحيط علماً بالاجتماعات التي تمت في إطار المؤتمر العالمي للمرأة المعقد في موسكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧، بما في ذلك اجتماعات المنظمات غير الحكومية،

وإذ تضع في اعتبارها القرار بشأن تكافؤ الفرص ومعاملة الرجل والمرأة على قدم المساواة في العمل، الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(٥٣)،

وإذ تكرر التأكيد على أن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٥٤) ينبغي أن يدخل في عداد الأولويات التي تضمها الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في مجالي التنمية والسياسات،

١ - تناشد جميع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تولي الاهتمام الواجب في أنشطتها لجميع الجوانب المترابطة لدور المرأة في المجتمع، بوصفها أمّاً، وبوصفها مشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبوصفها مشاركة في الحياة العامة؛

٢ - تؤكد من جديد أن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة خلق بأن يسهم في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، مما يؤدي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، وتحقيق الإدماج التام للمرأة في عملية التنمية؛

٣ - تدعو جميع الحكومات إلى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو يكفل للمرأة المشاركة على قدم المساواة في جميع مجالات العمل، والمساواة في الأجر لقاء الأعمال المتساوية في القيمة، والفرص المتساوية في التعليم والتدريب المهني، أخذاً في الاعتبار ضرورة الجمع بين جميع جوانب دور المرأة في المجتمع، فضلاً عن التحديات التي تواجهها المرأة في جميع البلدان في سعيها إلى الجمع بين الواجبات الأبوية والمسؤوليات الأسرية وبين مشاركتها الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

٤ - تناشد جميع الحكومات أن تعمل على تشجيع الظروف التي تمكن المرأة من المشاركة كشريك متكافئ مع الرجل في الحياة العامة والسياسية، وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وفي إدارة مختلف مجالات الحياة في المجتمع؛

٥ - تحث جميع الحكومات على أن تعترف بما للحمل وتنشئة الأطفال من مركز خاص وأهمية اجتماعية وأن تتخذ جميع

وإذ تؤكد أن السلم العادل والدائم يتطلب المشاركة النشطة من جانب المرأة في توطيد السلم والتعاون الدوليين،

وإذ تؤكد أيضاً أن استمرار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يتطلب إدماج المرأة في عملية التنمية،

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة في الميدان الاقتصادي، والاستعمار، والعنصرية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، والتدخل الخارجي، والاحتلال، والسيطرة الأجنبية، والإرهاب بجميع أشكاله، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تشكل عائقاً يحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والصادقة وإدماج المرأة الفعلي في جميع مجالات الحياة،

واقتراناً منها بضرورة أن يكفل لجميع النساء الأعمال التامة للحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٥٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٥٦)، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان^(٥٧)، والصكوك الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان،

وإذ تؤكد أن تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع مجالات النشاط، يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان،

وإذ تدرك أن الجهود الرامية إلى تعزيز مركز المرأة من جميع جوانبها وإدماجها بشكل كامل في المجتمع تتجاوز حدود مشكلة المساواة القانونية، وأن الأمر يحتاج إلى تحولات هيكلية أعمق في المجتمع وتغييرات في العلاقات الاقتصادية الراهنة، فضلاً عن القضاء على أوجه التعصب التقليدية عن طريق التعليم ونشر المعلومات، لخلق الظروف للمرأة لكي تنمي تماماً قدراتها الفكرية والبدنية ولكي تشارك بنشاط في عملية اتخاذ القرارات في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام، وفقاً لكل تشريع وطني، بتوسيع الإمكانات، بالنسبة إلى الرجل والمرأة على حد سواء، للجمع بين واجبات الوالدين والأعمال المنزلية من ناحية والعمل بأجر والأنشطة الاجتماعية من ناحية أخرى، وضمان أن لا يكون دور المرأة في الحمل سبباً في عدم المساواة والتمييز، وأن تتطلب تنشئة الأطفال تقاسم المسؤوليات فيما بين المرأة والرجل والمجتمع ككل،

وإذ تشجع وتثني على تزايد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تعزيز السلم والتعاون الدوليين،

(٥٣) مكتب العمل الدولي، النشرة الرسمية، المجلد الثامن والستون، ١٩٨٥، المجموعة ألف، الرقم ٢، الصفحة ٨٥ (من النص الانكليزي).

(٥٤) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

وإذ تسلّم بأن الطريقة التي يتبعها المعهد في أداء مهامه على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية، مستخدماً نظام الشبكات، قد أتاحت له تعزيز نطاق نشاطه وما ترتب عليها من آثار،

وإذ تدرك أهمية دور أنشطة البحث والتدريب والإعلام من أجل تنفيذ استراتيجيات نرويجي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٤٠)، ورصد الاتجاهات الجديدة والمسائل ذات الصلة بتصميم السياسات المتعلقة بالمرأة والتنمية،

١ - تعرب عن ارتياحها إزاء أهمية ونطاق أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ولا سيما فيما ينصل بالإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة والتدريب من أجل وضع تحليل للسياسات، ومن أجل التخطيط والبرمجة فيما ينصل بزيادة مشاركة وإدماج المرأة في عملية التنمية؛

٢ - تطلب إلى المعهد مواصلة وتعزيز أنشطته في مجال البحث والتدريب والإعلام والاتصالات، ولا سيما تطوير منهجيات تدريب مبتكرة متصلة بالمرأة وبالقضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتنمية، عن طريق الاتصال الشبكي قدر الإمكان بأنشطة البحث والتدريب الأخرى ذات الصلة؛

٣ - تطلب أيضاً إلى المعهد تعزيز الإدراك العام والتدريب فيما يتعلق بالنهج العملي الرامى إلى إدماج المرأة في تصميم السياسات، بما في ذلك وضع منهجيات خاصة لأغراض الرصد والتقييم، مع الإشارة بوجه خاص إلى تنفيذ استراتيجيات نرويجي التطلعية للنهوض بالمرأة وإلى التغذية المرتدة للنتائج إلى النظام التشغيلي؛

٤ - تطلب إلى المؤسسات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، أن تواصل تعاونها مع المعهد - على أساس تقاسم لتكاليف بصورة منصفة - عن طريق تعزيز شبكة الترتيبات لتعاونية المتصلة ببرامج البحث والتدريب والإعلام والاتصالات المتعلقة بالمرأة والتنمية؛

٥ - تدعو الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بهدف كفالة الموارد اللازمة للمعهد لتنفيذ السياسات والبرامج الطويلة الأجل؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن أنشطة المعهد؛

التدابير اللازمة لتشجيع دعم والدية، بما في ذلك إجازة الأمومة وإجازة الأبوين ورعاية الطفل المدفوعة الأجر، وتأمين الوظيفة للمرأة طوال الفترة اللازمة بحيث يُسمح لها إذا شاءت بالتصام بدورها كأم دون الإضرار بأنشطتها المهنية والعامة؛

٦ - تناشد الحكومات أن تسجع إنشاء المرافق الثلاثة لرعاية وتعليم الأطفال كوسيلة للجمع بين والدية والأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبدء تقديم المساعدة إلى المرأة للاندماج في المجتمع اندماجاً كاملاً؛

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير الفعالة الضرورية بهدف تنفيذ استراتيجيات نرويجي لتطلعية للنهوض بالمرأة، بوصفها مسألة ذات أولوية، بما في ذلك إنشاء وتعزيز الآليات الملائمة للنهوض بالمرأة من أجل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مجالات الحياة في بلدها؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام، عند إعداد الدراسات الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية، فضلاً عن تقارير الحالة الاجتماعية في العالم وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية ذات الصلة، أن يقوم بإبلاء الاهتمام الواجب لجميع الجوانب المترابطة لدور المرأة في المجتمع؛

٩ - تدعو لجنة مركز المرأة إلى أن تولى الاهتمام الواجب لأحكام هذا القرار عند النظر، في دوراتها القادمة، في المواضيع ذات الأولوية الواردة تحت عنوان «المساواة»، بغية وضع توصيات بإجراءات مناسبة تتخذها أجهزة وهيئات الأمم المتحدة المعنية.

الجلسة العامة ٨٥

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

٦٥/٤٢ - المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٨/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، فضلاً عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بتقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن أنشطته^(٤١)،